الثبات والتحوّل في أدوار النساء النمطية: التصورات والاتجاهات (حالة لبنان)

عزّة شرارة بيضون(*)

أستاذة في الجامعة اللبنانية (سابقاً)، وباحثة في شؤون المرأة والجندر.

مقدمة

ينقسم الناس في المجتمع اللبناني إزاء التصوّرات التي يحملونها عن أدوار النساء الاجتماعية؛ فتكون هذه التصوّرات لدى قسم منهم شبيهة بتلك التي تحملها المرأة المعاصرة عن ذاتها، لكنها تنحو لدى قسم آخر إلى أن تكون أكثر شبهاً بالصورة النمطية؛ أي الصورة المتمثّلة بمجموعة السمات التي تُعزى للمرأة والحاملة للمعتقدات المنسوجة حولها في إطار المنظومة الجندرية الأبوية. أيضاً، تتغيّر الاتجاهات المعلنة نحو المرأة وقضاياها لدى بعض الناس بطريقة متناسبة مع تغيّر أدوارها الاجتماعية، لكنها تعاند لدى البعض الآخر التحوّل مع وجهة رياح التغيير التي تعصف بمجتمعاتنا العربية. وتتجاور هذه التصورات وتلك الاتجاهات المتباينة، برغم تناحر بعضها مع البعض الآخر، بـ «سلام» صامت يعكّر صفوه، بين الحين والآخر، حدثٌ صاخبٌ[1] يُظهّر ذلك التناحر في ثنايا الخطاب العام وفي فسحاته الاجتماعية والسياسية والقانونية والإعلامية.

تتناول هذه الورقة مظاهر الثبات في التنميطات ذات الصلة بأدوار المرأة الاجتماعية، ومظاهر تجاوزها، أيضاً، لدى الأفراد ولدى الأسر وعلى الصعيد الأعمّ؛ وذلك باستعراض نماذج من التصوّرات والاتجاهات الجندرية وتجليّاتها على الصعيدَين الفردي والأسري وفي الفضاءات الإعلامية والسياسية والثقافية والتربوية والتشريعية والقضائية. فيسع القارئ، إذ ذاك، تقدير مدى اتساع **الفجوة** القائمة بين نمطَين متجاورَين من التصورات والاتجاهات وتعابيرها الثقافية ـ الاجتماعية ذات الصلة بالجندر. تناول هذه النماذج (من التصوّرات والاتجاهات وتعابيرها) بعض الباحثين اللبنانيين في دراسات ميدانية متفرّقة نفّذت لأغراض متفاوتة؛ وهي عالجت، صراحة أو ضمناً، التنميط الجندري في المجالات والفضاءات المذكورة.

(*) البريد الإلكتروني: azzabaydoun@gmail.com.

(١) نشير إلى معركة الزواج المدني، مثلاً، في العام ١٩٩٩ (بيضون، ١٩٩٩)، وإلى المعركة التي يخوضها، حالياً، «التحالف الوطني لتشريع حماية المرأة من العنف الأسري». انظر مسار هذه المعركة ومراحلها على الموقع: <http://www.protect.kafa.org.lb>.

وتستند هذه الورقة في سعيها لرسم ملامح من الثبات والتحوّل في أدوار المرأة الاجتماعية إلى نتائج تلك الدراسات.

تهدف الورقة أيضاً إلى إبراز الجهد المبذول من قبل المنظّمات النسائية من أجل العمل على مناهضة التمييز القائم على التنميط الجندري في المجالات الأسرية والعامة؛ وذلك بالسعي من أجل جعل التصورات والاتجاهات أكثر تناغماً مع أحوال المرأة اللبنانية الواقعية. نستند هنا أيضاً إلى دراسات تابعَتْ عمل هذه المنظّمات وإلى التصريحات والتقارير الصادرة عنها والمنشورة على مواقعها الإلكترونية وفي الفضاء الإعلامي، الافتراضي منه بخاصّة.

بعد التوطئة، تتناول هذه الورقة التنميط وتجاوزه على الصعيدين الفردي والأسري؛ يلي ذلك استعراض لتجليات الجندر في التربية أو الإعلام والثقافة؛ وتخلص أخيراً، إلى عرض لجهود المنظّمات النسائية في مناهضة التمييز القائم على التنميط الجندري ووصف لبعض تأثيراتها.

أولاً: التنميط وتجاوزه لدى الأفراد والجماعات

١ ـ ثبات التصورات والاتجاهات النمطية

يرى الباحثون اللبنانيون في شؤون الجندر أن هناك بعض الفئات الاجتماعية لا تزال تصف المرأة بسمات «أصولية» تستدعيها أدوارها الإنجابية، ولا تأخذ بعين الاعتبار الآثار التي تُحدثها التغيّرات التي طرأت على واقعها في التعليم والعمالة مثلاً، ولا على أدوارها الاجتماعية استطراداً. هكذا، فإن بعض الناس ما زالوا يعزون إلى المرأة سمات الاتكالية، مثلاً، حتى في سنوات رشدها، والحاجة إلى رعاية الرجل وحمايته، وما ينطوي على ذلك من وجوب الطاعة له والخضوع لسلطته. وفي دراسات ميدانية نفّذتها كاتبة هذه السطور، مثلاً، اشتملت عيّناتها على طلاب وطالبات من الجامعات اللبنانية الرئيسية (بيضون، ١٩٩١؛ بيضون، ٢٠٠٤أ؛ بيضون، ٢٠٠٧)، وعلى المهنيين النفسيين من النساء والرجال، وعلى مجموعة من رجال الدين ومرشدات دينيات من سبعة مذاهب في لبنان (بيضون، ١٩٩٨)، وعلى ناشطين وناشطات في العمل الاجتماعي (بيضون، ٢٠٠٢)، وعلى طلاب من العسكريين في الجيش اللبناني (بيضون، ٢٠٠٧). هذه الدراسات بيّنت أن قطاعات من هذه الفئات تحمل صورة للمرأة لا تشبه الصورة التي تحملها المرأة اللبنانية المعاصرة عن ذاتها، الشابة بخاصّة، وأن مواقف بعض هؤلاء ـ الرجال منهم بخاصّة ـ لا تزال متحفّظة تجاه قضايا المرأة ومعادية، أحياناً، لمطالب النساء اللبنانيات في المساواة الجندرية.

وإذ تؤشّر المبيّنات المختلفة[٢] إلى وجود اتجاه معمّم لدى كل الفئات المجتمعية اللبنانية

(٢) الاتجاه المذكور متضمّن في الإحصائية التالية: تقترب نسبة التحاق الإناث في التعليم في لبنان من الـ ٥٠ بالمئة من مجمل الالتحاق في المرحلة الابتدائية، وتفوق نسبة التحاق الإناث مثيلتها لدى الذكور =

إلى تثمين التعليم للفتيات حتى أعلى درجاته مثلاً، وإذ يتّجه الأهل إلى تشجيع بناتهن على العمل خارج المنزل (خصوصاً اللواتي حصّلن درجات تعليمية عالية)، فإن هذا التشجيع وذلك التثمين يشوبهما تحفّظ أحياناً، مصدره الخشية، لا من تعارض العمل المذكور مع أدوارهن الإنجابية فحسب، وإنما أيضاً من كون الاستقلال المادي سبيلاً للتحرر الشخصي من سلطة الرجل (الزوج أو الأب أو الأخ)، وحجّة للانتقاص من علوّ شأنه في المجال العام بخاصة. لذا، يستحسن هؤلاء أن يكون تحصيل المرأة العلمي، ومهنتها استطراداً، أخفض درجة من مستوى مثيلهما لدى الرجل؛ فمهنتها وتحصيلها المالي مطلوبان ما داما لا يتحديّان رِفعة شريكها (أو «وكيلها») الاجتماعية والفكرية. خلاف ذلك، يكون الوضع مرشّحاً، برأيهم، لإذكاء النزاعات داخل الأسرة. اللافت أن نسبة عالية من النساء العاملات الأميّات، واللواتي حصلن تعليماً ابتدائياً فقط منهن بخاصة، يصرّحن بأن مكانتهن كعاملات في مهن غير منزلية لم تؤدِّ بهن إلى الشعور بالمساواة الجندرية (Hamieh and Usta, 2011؛ كيوان، معد، ٢٠٠٤). كما تشير بعض الدراسات التي تناولت المبلّغات عن العنف الذي تعرّضن له داخل أسرهن أن النساء يتجهن لأن يكنّ أكثر تعلّماً من المعنّفين ونسبة غير قليلة منهن ذوات مهنة أعلى شاناً من هؤلاء المعنّفين (شرف الدين وسكّر، ٢٠٠٨؛ بيضون، ٢٠١٠).

ولعلّ أكثر مظاهر ثبات الصورة النمطية تأخّراً عمّا آلت إليه أحوال النساء اللبنانيات، هو قوانين الأحوال الشخصية[٣] وبعض القوانين المدنية كقانون الجنسية[٤] وبعض المواد في قانون العقوبات[٥]. فالتمييز الجندري الذي تنضح به هذه القوانين محمولة، صراحة، على الصورة النمطية التقليدية للنساء في المنظومة الجندرية الأبوية. ويدافع حماة النظام الأبوي، المؤسسات الدينية أساساً، بشراسة بمواجهة تعديل هذه القوانين، أو التشريع لأخرى تعمل على الحدّ من سطوة هذا النظام، جاعلين من تقسيم الأدوار النمطية الطبيعية حججاً تستمد قدسيتها من تأويلاتهم للنصوص الدينية التي يرفعونها فزّاعة في وجه المعترضات والمعترضين على تقادم تلك القوانين وتحيّزها الجندري[٦]. وإذا كان النظام السياسي لا يقلّ تمييزاً ضدّ النساء، فإن حججه الأهم تقع في مكان آخر؛ إذ إنه لا يلقى بالاً إلى الحجج ذات

= في المراحل الثانوية والجامعية. انظر نشرة الإحصاء التربوي (المركز التربوي للبحوث والإنماء) على الموقع: <http://www.crdp.org/crdp/Arabic/ar-statistics/a_statisticpublication.asp>.

(٣) هي في لبنان، كما لا يخفى، قوانين مذهبية للأحوال الشخصية والأسرية يعمل على تطبيقها رجال دين يرعون، في إطار محاكم مذهبية، الأحوال الشخصية والأسرية للناس الذين ولدوا في طائفة هذه المذاهب. للتفصيل في مواضيع التمييز لدى المذاهب الثمانية عشر. انظر: **التقرير اللبناني الرسمي الثالث لاتفاقية سيداو** (الحازمية، لبنان: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ٢٠٠٦).

(٤) يمنع قانون الجنسية الهوية اللبنانية عن أولاد وأزواج المرأة اللبنانية المتزوّجة من رجل غير لبناني.

(٥) نذكر، على سبيل المثال، المواد التالية من قانون العقوبات اللبناني: ٥٠٣ (عدم تجريم الاغتصاب الزوجي)، ٥٢٢ (حلّ المغتصب من جرم الاغتصاب لدى تزوجه المغتصَبة)، المادّة ٤٨٧ (التي تميّز بين «الزاني» و«الزانية»).

(٦) انظر، مثلاً، مطالعة مفتي الجمهورية قبّاني عن مشروع قانون حماية المرأة من العنف الأسري الذي تقدم به «التحالف الوطني لتشريع حماية المرأة من العنف الأسري» على الموقع: <http://www.elaph.com/Web/news/2011/6/664557.html>.

الصلة بالتنميطات الجندرية في حال استوفت النساء الشروط الحرِجة للوصول إلى مواقع صنع القرار: الانتماء العائلي والطائفي والمصالحي «المناسب» في الظرف المناسب؛ لعلّ عدم وجود ذَكَرٍ مناسب في ذلك الظرف هو أهمها (بيضون، ٢٠٠٥).

٢ ـ تجاوز التنميطات

من جهة ثانية، تشير بعض الدراسات الميدانية التي اتخذت عيناتها من الشبّان والشابّات الجامعيين، مثلاً، إلى أن مجتمعنا اللبناني يتشارك مع المجتمعات المعاصرة في ظاهرة تجاوز المنمّطات الجندرية لدى الجنسين، وبخاصة الشابّات من النساء. فالشابّات اللبنانيات، وإن احتفظن لذواتهن بالسمات الأنثوية مثلاً، لكنهن تبنّين أيضاً سماتٍ متناسبة مع لعبهن أدواراً تتطلّب قدرات ومهارات واستعدادات نفسية تُنسب عادةً إلى الرجال. ومن تعابير ذلك أنهن يرغبن بشريك لحياتهن يحترم قراراتهن ويعترف بتغيّر أحوالهن. كما بِتنَ غير قابلات بالمعتقدات التي تحدّ من أدوارهن الاجتماعية، ورافضات ـ وإن باعتدال ـ للقواعد والقوانين الناظمة لحيواتهن سواء في المجالات الخاصة أو العامة (بيضون، ١٩٩١؛ حمدان، ٢٠٠٣؛ بيضون، ٢٠٠٧).

ومن المظاهر السلوكية لتجاوز النساء اللبنانيات الصورة النمطية، مثلاً، (التي تنطوي مبدئياً على اتجاهات غير تمييزية تجاه المرأة) تزايد نسب أعدادهن في العلم والعمل وولوجهن مجالات كانت تعتبر ذكرية، كالقضاء[٧] والمؤسسات الأمنية والعسكرية[٨].

وتسجّل ظاهرة ـ غير معروف مدى انتشارها ـ تتمثل بهجرة الشابّات العازبات طلباً للعمل خارج الحدود التي كانت سابقاً حكراً على الذكور[٩] (البزري، ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩). كما أن الشابّات أصبحن يطرحن قضاياهن على الملأ[١٠]، ويشاركن بدرجة ملحوظة في التحركات الجماهيرية العامة؛ بل إن بعضهن أصبحن يبادرن إلى الدعوة إليها[١١]. وتقترب نسبة استخدامهن الكومبيوتر والإنترنت وولوجهن شبكات التواصل الاجتماعي من نسبة الرجال، في

(٧) أصبحت نسبة القاضيات في السلك القضائي، وفق آخر الإحصاءات، ٤٠ بالمئة. وهو ما أطلق مشاعر من الخشية لدى بعض القضاة الرجال (بيضون، ٢٠١٢).

(٨) انتسب مؤخراً (أواخر العام ٢٠١٢) إلى سلك قوى الأمن أكثر من ٦٠٠ امرأة. انظر التقريرين الرابع والخامس لاتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (قيد النشر) على الموقع: <http://www.nclw.org.lb>.

(٩) تشير دراسة لكسباريان نشرت في العام ٢٠٠٥، أن بين العام ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ هاجر ٢٩ بالمئة من طلاب الجامعة اليسوعية إلى الخارج من أجل العمل، أي ٤٠ بالمئة من الشبّان و٢٢ بالمئة من الشابّات. انظر: <http://khiyam.com/news/article.php?articleID=2374>

انظر أيضاً: <http://www.al-akhbar.com/sites/default/files/pdfs/20130503/p12_20130503.pdf>.

(١٠) انظر، مثلاً، «نشر الغسيل الوسخ»، مظاهرات ضدّ التحرّش الجنسي على الموقع: <http://www.nasawiya.org/web>.

(١١) انظر، مثلاً: حركة «هذا البحر لي» <http://www.lega-lagenda.com>، و«استعادة البرلمان» vote2013.org إلخ

الفئة الشبابية المدينية بخاصة. ويشهد اهتمام الشابّات بالقضايا السياسية اتساعاً، وإن كان لا يزال أقل من اهتمام الشباب بها (هاشم وبيضون، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١؛ Melki, 2010).

وتبيّن الدراسات تكيّفاً نسبياً لدى الشبّان مع ذلك التغيير. يجد هذا التكيّف تعبيره في وصف هؤلاء الشبّان لشريكتهم المأمولة التي تشبه أيضاً الصورة التي تحملها الشابة المعاصرة عن ذاتها وإن احتفظت بالسمات التقليدية. كما أن هؤلاء يتبنّون، لكن باعتدال وبدرجة أقلّ من الشابّات، القضايا التي تطرحها الحركة النسائية عندنا (بيضون، ٢٠٠٤ب؛ بيضون، ٢٠٠٧؛ ضاهر، ٢٠١١). ولعلّ واحداً من تجليات هذه الظاهرة مشاركة فئة من الشباب الذكور مع الشابّات في حملاتهن وتحركاتهن «الجماهيرية» ـ في الشارع كما في شبكات التواصل الاجتماعي ـ التي طرحت مطالب نسائيةً صِرفاً[١٢].

بتنا نشهد أيضاً اشتمال القضايا النسائية المطروحة في نضال الفئات الشبابية ومنظماتها المختلطة بعد أن بدا واضحاً وقوع هذه القضايا في صلب النظام الأبوي وبأن التصدي لها بمنزلة التصدّي للنظام نفسه[١٣]. تتسع هذه الظاهرة أو تضيق بحسب الانتماءات المختلفة، الطائفية والاجتماعية ومنطقة السكن (الريف والحضر) بخاصة[١٤].

ثانياً: الأسرة اللبنانية والتنميط الجندري

١ ـ التشريع لتكوين الأسرة

تشير الدراسات إلى نزوع الأسرة اللبنانية من البنية الممتدّة نحو البنية النواتية، لعلّ أحد معالمها الرئيسية ضمور عدد أفرادها وإعادة تعيين أدوارهم فيها، وتعديل بعض أهم وظائفها المجتمعية (أي، كونها المرجع الرئيسي لإعادة إنتاج المنظومة القيمية، ضمان شيخوخة الأهل... إلخ). وإذا كانت الحروب والأزمات الاقتصادية وتراجع الدولة عن تعميم تقديم الرعاية والضمانات الاجتماعية تُبقي للعائلة الممتدة بعض النفوذ على أشخاصها، وعلى إبطاء مسار التغييرات المذكورة في بنية الأسرة استطراداً، فإن قوانين الأحوال الشخصية الطائفية تحمل الكلمة الفصل في تنظيم الأدوار والعلاقات الأسرية، وتسهم في منع تجذير النزوع المذكور (الديراني، ٢٠٠٤).

---

(١٢) ملاحظة الكاتبة بالمشاركة.

(١٣) انظر <http://legal-agenda.com/studies.php?folder=studies&lang=arA> في العناوين التي عالجتها الندوة التي نظمتها «المفكرة القانونية» في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، حيث احتل العنوان «قانون الجنسية المجحف بحق المرأة» موقعاً من بين ثلاثة مواقع لجلاء تجديد النظام السياسي اللبناني لذاته.

(١٤) انظر الوثيقة «نحو مفاهيم مغايرة للرجولة: حملة الشارة البيضاء لمناهضة العنف ضدّ المرأة»، منظمة «كفى... عنف واستغلال» <http://www.kafa.org>.

وتشير الدراسات الميدانية الجزئية والنوعية إلى تفاوت كبير في تفضيلات الناس عندنا لمصادر التشريع للأسرة ولأحوال أشخاصها. وذلك، تبعاً للأجيال وللطوائف أساساً؛ فتتجه فئة الشباب والنساء والمسيحيين، مثلاً، لتأييد الزواج المدني (أو قوانين الأحوال الشخصية المدنية) بدرجة تفوق تأييده من الفئات الأكبر سناً والرجال والمسلمين، على التوالي. هذا، في حين يراوح قبول الزواج المدني من قبل أشخاص في عينات وطنية (على قدر من التمثيل للمجتمع اللبناني) بين الـ ٥ بالمئة والـ ١٦ بالمئة ويحبّذ أكثرهم البقاء في إطار قوانين الأحوال الشخصية المذهبية (Murad, 2008؛ القاعي، ٢٠٠٤). وفي فئة الطلاب الجامعيين، مثلاً، فإن الشبّان والشابّات منقسمون حول إيلاء القوانين المذهبية لأحوالهم الشخصية: منهم من يرفضها باعتدال ومنهم من يقبل بها باعتدال؛ وذلك برغم نزوع أكثرهم إلى الاعتقاد بكون هذه القوانين مجحفة بحق النساء في بلادنا (بيضون، ٢٠٠٧). نشير في هذا الصدد، إلى ما يشهده الفضاء العام السياسي والافتراضي والإعلامي من سجالات حادّة أطلقتها منظمّة غير حكومية رَعَتْ زواجاً مدنياً على الأراضي اللبنانية مؤكدة أن هذا الزواج دستوري وقانوني[١٥]، في حين أعلنت المؤسسات الدينية رفضها لهذا الزواج، بلهجة متفاوتة في حدّتها[١٦].

٢ ـ التربية الأسرية

لا يملك المجتمع اللبناني ـ ممثلاً بدولته الجامِعة لكل أطيافه ـ مدخلاً مباشراً إلى تعيين تربية أسرية «وطنية» عامّة. ففي حين خوّل الدستور اللبناني الطوائف الدينية مهمّة أحوال المواطنين الشخصية، فإن هذا المجتمع ودولته قابلان (بموجب ذلك التخويل) بالمنظومة الجندرية التي تحكم القواعد والقوانين التي تنظّم أحوال الأسرة في تلك الطوائف؛ وهو الأمر الذي فرض على الدولة التحفّظ عن بنود في المواثيق الدولية التي أبرمتها، و«اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة» هي أهمها[١٧].

---

(١٥) نتكلّم، كما لا يخفى، عن «المركز المدني للمبادرة الوطنية» الذي رعى زواج الثنائي المشهور «خلود ونضال» اللذين شطبا ما يشير إلى انتمائهما المذهبي عن قيدهما الشخصي، فأصبح يحق لهما تسجيل زواجهما المدني في وزارة الداخلية دون المرور بالمحكمة الشرعية ودون الاضطرار إلى السفر إلى بلد آخر، خلافاً لما جرت عليه العادة في لبنان حيث تعيّن على كل ثنائي اختار عقد زواج مدني التوجه إلى بلد يرعى هذا النمط من الزواجات، وحيث كانت قبرص الاختيار الأغلب لهؤلاء. انظر مثلاً: <https://www.facebook.com/groups/civilmarriageleb>.

(١٦) نشير، أساساً، إلى التحذير الذي وجّهه مفتي الجمهورية اللبنانية للمذهب السنّي الذي أفتى، إثر إعلان «خلود ونضال» زواجهما المدني، بأن أياً من السياسيين الذين يؤيدون الزواج المدني على الأراضي اللبنانية يعد مرتدّاً على الدين الإسلامي... إلخ، وما تلا ذلك من نقاش في الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي. وقد تناول هذا الاعتراض بالتحليل كل الجرائد اللبنانية الصادرة في اليوم التالي لإعلان الزواج . انظر مثلاً: <http://www.naharnet.com/stories/ar/80851>

(١٧) تحفّظ لبنان عن بنود من المادة ١٦ من اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو) ذات الصلة بالأحوال الشخصية والأسرية. انظر: **التقرير اللبناني الرسمي الثالث لاتفاقية سيداو** (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية).

إن المؤسسات الراعية لشؤون الطوائف لا تقدّم نصّاً صريحاً في التربية الأسرية ليهتدي به رعاياها. وإذا كان بعض رجال الدين، ومن كل الطوائف، يعلنون في نصوص الوعظ الديني الشفوية في الإعلام، مثلاً، التزامهم بروح العقائد الدينية ويقدّمونها على أنها مساواتية، فإن قوانين الأحوال الشخصية/الأسرية وتطبيقاتها العملانية المتمثّلة بالأحكام في المحاكم الشرعية والروحية، ـ وهم واضعوها وحافظوها ـ صريحة في تمييزها الجندري. هذه القواعد والقوانين تنحو لأن تكون ثابتة، أو هي تتغيّر ببطء شديد غير متناسب مع التحوّلات التي تشهدها الأدوار الجندرية. فقوانين الأحوال الشخصية لدى الطوائف الإسلامية، مثلاً، لم تتغيّر في لبنان منذ ثمانين سنة؛ وقد استغرق العمل على تعديل سنّ الحضانة لدى الطائفة السنية سنوات ست[١٨]، واستدعى نضالاً صبوراً من المنظّمات النسائية التي طرحته. ويمكن تكرار القول في وصف التعديلات الطفيفة على بعض التعابير الأحكام في قوانين الأحوال الشخصية المسيحية[١٩]. وهو ما يوحي بتحبيذ هؤلاء لتربية أسرية تعزز الأدوار النمطية التقليدية.

لا تزال التربية الأسرية وطبيعة الاتجاهات حيالها محتاجة إلى البحث المنهجي عندنا. ويمكن استنتاج بعض القيَم التي تنطوي عليها التربية الأسرية من دراسات متفرّقة ميدانية ونوعية. وهناك دراسات تتناول القيم المحبّذة في ثقافتنا الاجتماعية وتشير باستمرار إلى أهمية الاندماج الاجتماعي والامتثال للتقليد والدين والطاعة للأهل... إلخ، بوصفها من أهمّ القيم التي يتعيّن على الأهل تشجيعها لدى أولادهم (Murad, 2008)؛ ويمكن الافتراض أن تثمين الأدوار التقليدية للإناث والذكور من بينها. وتشير دراسات أخرى إلى أن السلوك اليومي للنساء والرجال في إطار أسرهم وتوزيع الأدوار في ما بين النساء والرجال في الأسرة تعمل، في الأغلب، على تعزيز الأدوار النمطية. ومن هذه، مثلاً، تقاسم الوالدَين مهمّة تعيين وجهة التربية التي عليها إعادة إنتاج المنظومة الجندرية عبر تعزيز تشبّه الذكَر بأبيه وعلى تحضير الفتاة على أدوارها الإنجابية وعلى إعلاء سلطة العائلة على رغباتها كفرد (كيوان، ٢٠٠١؛ Usta and Hamieh, 2010).

٣ ـ الأدوار والعلاقات داخل الأسرة

يتجلّى التنميط الجندري في الأدوار والعلاقات داخل الأسرة؛ إذ لا تزال العناية بشؤون الأسرة، كصيانة عيشها اليومي والاهتمام بالأولاد، من مهام الأم/الزوجة أساساً. وتبقى هذه العناية من اختصاص المرأة بدرجة رئيسية حتى في حال كانت المرأة عاملة بمهنة خارج ـ منزلية. فإذا حصلت على مساعدة في المهام المنزلية، فإن ذلك يكون من قِبَل إناث العائلة أو العاملة المنزلية، لا من قِبَل الزوج، ولا من الأبناء الذكور. بل إن الزوج قد تخلّى عن بعض مهامه للزوجة الأكثر تعلماً والعاملة بمهنة خارج المنزل، كتدريس الأولاد، وإدارة شؤون المنزل، مثلاً (شرف الدين وشحادة، ٢٠١٢).

(١٨) <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=43&lang=ar>.

(١٩) التقرير اللبناني الرسمي الثالث لاتفاقية سيداو.

إلى ذلك، تشير دراسة العلاقات المالية بين الأزواج في الأسر ذات الدخل المزدوج إلى مشاركة المرأة الأساسية في مصاريف الأسرة. وإلى أن هذه المشاركة تزداد نسبتها لمجمل المصاريف إذا كانت المرأة أرملة أو مطلقة أو متزوجة؛ وبخاصة لدى الأسر المتوسطة الدخل. فتصبح الأسرة بذلك مصنّفة في الشطر الأعلى دخلاً من الأسر ذات المدخول المالي الوحيد، أي تلك التي لا تقوم المرأة بالإسهام في مصاريفها. وهو ما ينقُضُ المنمّط السائد الذي يضع الرجل/الزوج في موقع المعيل الحصري لأسرته. مقابل ذلك، يشير الباحثون بتواتر لافت إلى أن نسبة غير قليلة من الزوجات غير عالمات بمداخيل أزواجهن المالية. وهو ما يُعزى إلى ذهنية تنظر إلى المسألة المالية بوصفها شأن الرجل ـ المُعيل، بل إن إخفاء الوضع المالي عن الزوجة هو من مظاهر السيطرة التي يمارسها الرجل في إطار الأسرة (كيوان، ٢٠٠١؛ كيوان، ٢٠٠٤؛ حرب، ٢٠٠٧؛ شرف الدين وشحادة، ٢٠١٢).

ويصرّح الزوجان عندنا إلى ميل عام للتشارك في اتخاذ القرارات، لكن في مجالات دون أخرى. ففي حين تترك حرية اتخاذ القرار للمرأة في الشؤون المتعلّقة بإدارة المنزل أو بتربية الأولاد، فإن الأمور التي تتطلب اتخاذ قرار ينطوي على صرف الأموال، مثلاً، فإن القرار يكون للرجل. وفي حال نشوب نزاع بين الشائي، فإن حلّ النزاعات بينهما يتم، وفق نتائج أكثر الدراسات التي تناولت الموضوع، بالحوار والنقاش أكثر كثيراً من الميل إلى حلّه بالعنف أو بفرض سلطة الأقوى. لكن في الدراسات التي تناولت العنف ضدّ النساء، وكانت عيناتها نساء مبلغات عن العنف، استبدل الحوار والنقاش بالعنف على أشكاله (شرف الدين وسكّر، ٢٠٠٨؛ بيضون، ٢٠١٠).

إن الاستقلال المادي للنساء والمشاركة في اتخاذ القرارات واعتماد الحوار سبيلاً لحل النزاعات أكثر انتشاراً لدى الفئات المدينية والأكثر تعلماً ولدى الأسر التي تكون فيها الزوجة عاملة في مهنة خارج المنزل، وكذلك لدى الطوائف الدينية المسيحية التي تضع عوائق كبيرة أمام الطلاق بما هو وسيلة لحل النزاعات. ويبقى الحوار بين الزوجَين الحلّ الأكثر تحبيذاً من بين الحلول الأخرى لحلّ النزاعات (أكثر كثيراً من توسّط الأهل، تدخل رجال الدين، أو القبول بأية وساطة أخرى). واللجوء إلى اعتماد الحلول من قبل أحد الطرفين ـ الرجل غالباً ـ بالضغط والعنف أمر غير شائع ولا يصل في العينات المدروسة إلى أكثر من المعدل الوسطي ٥ بالمئة (Usta and Hamieh, 2012؛ شرف الدين وشحادة، ٢٠١٢). وقد لاقى «حق» لجوء الرجل إلى ضرب زوجته قبولاً لدى حوالى ١٠ بالمئة من النساء المستجوَبات في **المسح العنقودي المتعدد المؤشرات** (المديرية العامة للإحصاء المركزي، ٢٠١١). وتتفاوت هذه النسبة بحسب المناطق وبحسب عمر المرأة ودرجة تعلمها: الأكثر قبولاً بهذا العنف هن النساء في المناطق الأكثر فقراً، والنساء الأقل تعلماً، والنساء الأصغر سناً.

لكن بعض الباحثين يجدون في التقرير الذاتي للمبحوثين الذين يدّعون أن الحوار هو الوسيلة المتبعة بين الأزواج لحلّ النزاعات بينهما، إنما هو من قبيل الميل إلى الاستجابة المعروفة بـ «المرغوبية الاجتماعية» (Social Desirability). وبأن ما يحصل فعلاً هو «الزعْمُ» بتفضيل الحوار والنقاش انسجاماً مع التوقعات الناجمة عن التغيّرات التي أصابت أوضاع الأسَر، وبخاصة الحديثة التكوين منها، والتي تتقارب فيها أعمار الزوجَين ومستويات

تحصيلهما العلمي. لكن النظر عن كثب يبيّن، وإن اعتمد النقاش أسلوباً لحل النزاعات كـ «مظهر تزييني»، أن الرأي الغالب يبقى للرجل، وذلك بتواطؤ المرأة القابلة بفكرة كون الزوج «رباً للأسرة» (حطب، ٢٠١١).

لكن ما هو موقف العائلة من العنف الذي تتعرّض له بناتها؟ هل يدعمونها بمواجهة المعنّف إذا كان زوجها؟ ماذا إذا كان قريبها بالدم؟

تجد بعض الدراسات، وبخلاف الصورة المشرقة التي نحملها عن العائلة، أن نسبة غير قليلة من أسر المعنّفات المبلّغات عن العنف الذي يتعرّضن له داخل أسرهن غير داعمة لنسائها وبناتها بوجه معنّفيهن؛ هذه الأسر تميل إلى أن تكون إما حيادية حيال ما يجري لبناتهن وإما عدائية تجاههن أحياناً، وبخاصة إذا كنّ عزباوات أو مطلّقات أو أرامل (شرف الدين وسكّر، ٢٠٠٨؛ بيضون، ٢٠١٠). نشير إلى أنه ينبغي الأخذ بهذه الملاحظة بحذر بسبب خصوصية العيّنات التي تناولتها هذه الدراسات.

٤ ـ ثقافة «الشرف» وتحوّلاتها

تتكثّف الأدوار النمطية في أكثر تجلياتها وضوحاً في ثقافة «الشرف» ذات الصلة بجنسانية المرأة وبارتباطها بذكورة رجال عائلتها. وقد رصد الباحثون عندنا تعديلاً في هذه الثقافة ينبغي التأكد من ثباته وشيوعه. من مظاهر ذلك التعديل، مثلاً، تراجع ظاهرة قتل النساء بداعي الحفاظ على شرف العائلة، أي ما يسمى شعبياً بـ «جريمة الشرف». فقد قُتلت خلال فترة السنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨، ست وثلاثون امرأة؛ أي بمعدّل اثنتي عشرة امرأة في السنة، وكان أخو الضحية المجرم القاتل في ٦٢ بالمئة زاعماً أنه يغسل عار الأسرة التي ينتمي هو والضحية إليها. هذا، في حين قتلت خلال اثني عشر شهراً (في الفترة الواقعة بين أيار/مايو ٢٠١٠ وأيار/مايو ٢٠١١) اثنتي عشرة امرأة أيضاً؛ أي نفس الوتيرة، لكن لم يكن بين القتلة سوى أب وحيد، بينما كان القتلة الباقون أزواجاً للضحايا. وهو ما يشير إلى أن القتل لم يكن بداعي الشرف بالمعنى الشائع والتقليدي، بل إن الجريمة تنتمي إلى طائفة الجرائم المعروفة عالمياً بـ «قتل الزوجات»؛ أي تلك الجريمة التي تأتي تتويجاً لعنف مستديم ومتصاعد الوتيرة بين الشائي. وهو عنف تكون الوقاية من حصوله، بحسب تصريح الحركة النسائية عندنا، رهنَ إقرار قانون خاص بحماية المرأة من العنف الأسري لأنه يقتص من الجاني فور وقوع العنف ويحدّ من تماديه مانعاً وصوله إلى حد القتل (بيضون، ٢٠٠٨؛ Baydoun, 2011).

ورصدَت دراسات كيفية، توسّلت المقابلات الجماعية (Focus Groups)، تعديلاً في الذهنيات حول موضوع الشرف ذي الصلة بجنسانية النساء؛ وذلك لدى المراهقين والمراهقات ولدى أهلهم. وتشير هذه إلى أن الناس من الشرائح الاجتماعية المدينية والطبقات الأكثر تعلّماً ما عادت تقيم صلة بين مفهوم الشرف وبين سلوك النساء الجنساني كالحفاظ على عذرية المرأة قبل الزواج مثلاً. هذا، في وقت لا تزال الفئات الاجتماعية الأقل حظوة تميل إلى التمييز بين الجنسين في مدلول المفهوم وإلى وجوب السلوك الرادع بالعنف استطراداً، جاعلين الذكور في العائلة أوصياء على «الحفاظ على الشرف». وفي حين أبدت المراهقات، ولأي فئة اجتماعية انتمت، ضيقاً بثقافة «الشرف» التمييزية ضدّها (لكن دون التمرّد عليها)، فإن

بعض المراهقين من الفئات الاجتماعية الأقل امتيازاً يقبلون به، والقتل بداعي الشرف ضمناً؛ وذلك في حالات الممارسة الجنسية الطوعية (أي باستثناء الاغتصاب) خارج رباط الزوجية (صيداوي، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧؛ صيداوي، ٢٠٠٦).

تراجع كذلك، مع الوقت، الكلام عن الشرف ذي الصلة بجنسانية النساء في سرديات محاكمات قتلة نساء. وهو، إن كان ما زال من بعض الحجج التي اتكأ عليها ندرة من محامي الدفاع عن القتلة، كان غائباً عن كلام القضاة، باستثناء بعض هؤلاء من المناطق الطرفية التي تكثر فيها نسبياً جرائم قتل النساء بداعي «الشرف». والمعروف أن القضاة في المحاكم الجنائية لم يلجؤوا إلى المادة ٥٦٢ المخففة عن قاتل قريبته أو زوجته أبداً لدى تقرير أحكامهم على امتداد العقود الثلاثة الماضية؛ وذلك حتى قبل إلغائها في صيف ٢٠١١. وفي جلسة مجلس النواب العامة التي ألغيت فيها هذه المادّة، انقسم النواب في تدخلاتهم بين رافضين التخفيف عن القاتل بدافع الحفاظ عن «شرفه» وبين المدافعين عنه، بترجيح رأي الأوّلين. يتكرر هذا الانقسام في الاتجاهات المجتمعية عامّة بإزاء «قانون حماية المرأة من العنف الأسري» الذي ما زال في عهدة لجنة خاصة في مجلس النواب؛ شهدت هذه اللجنة في إثر تعديله انقساماً حاداً بين الكتل السياسية المتمثلة فيها أدّى إلى انسحاب بعضها احتجاجاً على «إفراغه من مضمونه»، وفق ما جاء في إعلانهم عن ذلك الانسحاب (بيضون، ٢٠٠٨؛ Baydoun, 2011).

ثالثاً: التنميط في التربية والإعلام والثقافة

١ ـ التربية النظامية

كما الحال في المجتمعات المعاصرة، تتقاسم المدرسة والإعلام والتعبيرات الثقافية والفنية دور المربّي مع الأسرة؛ ويتضمّن ذلك بثّ أفكار ومعتقدات وتصوّرات حول نماذج من النساء والرجال، أو هي ترسل أحكاماً ومواقف في قوالب فنيّة جذّابة مشكّلة بذلك مثالات قدوة للتماهي (أو مضادّة للتماهي). إن معظم خواتيم الدراسات الاجتماعية التي تتناول موضوع الأسرة، كما في التقارير التي توثّق اللقاءات مع مجموعات حول مواضيع تربوية واجتماعية وحقوقية، من فئات مختلفة (عاملات ميدانيات، مسؤولين في التربية والصحة، طلاب، أهل لطلاب، نساء من القاعدة الاجتماعية الأوسع (grass roots)... إلخ) يشيع فيها إقرار توصيات/مقترحات بوجوب استخدام التربية النظامية والإعلام وسيلة تربوية ثمينة، سواء من أجل تصويب المثالات وجعلها أقرب إلى صورة المرأة المعاصرة وقضاياها منها إلى «الأنثى الأصل»، أو من أجل مقارعة المعتقدات الجندرية الشائعة وبث الأفكار المتناغمة مع حقوق الإنسان؛ بحثّ المسؤولين التربويين على العمل من أجل صوغ المناهج التربوية ومضامين كتب القراءة والتربية المدنية، على وجه الخصوص، ليكونوا أكثر تمشياً مع تضمينات حقوق المرأة/الإنسان. وما التدريب على الحساسية الجندرية التي تنفذها المنظمات النسائية إلا تعويض عن «قصور» استجابة مؤسسات الدولة التربوية التي لا تزال دون المرتجى في هذا المجال (شعراني وشرف الدين، ٢٠٠٦). ولا تعمل المشاريع التنموية التي تنفّذها وزارة التربية والتعليم العالي على سدّ

هذه الثغرة ـ كما ينبغي لها أن تفعل بحسب المفاهيم التنموية التي تعمل في إطارها[٢٠] ـ لأن اهتمامها يندرج في إطار أولويات تنموية أخرى، فلا نجد في تفاصيل توصيفها ما يشي بإدماج الجندر (Gender Mainstreaming) وشؤونه فيها[٢١].

٢ ـ الإعلام: السياسات والممارسات

تخلو السياسات الإعلامية الرسمية، وتلك التي تنظّم الإعلام الخاص، من الحساسية الجندرية؛ فلا نجد في القوانين التي تحكم عمل الإعلام عندنا موادّ تنطوي على ضرورة السعي نحو تحقيق المساواة الجندرية في الفرص المهنية المتاحة ولا في التمثيل في مستويات الهرم الوظيفية (عبر تدابير موقتة، مثلاً)؛ وتغيب أيضاً في هذه القوانين مواد تحظّر التمييز الجندري أو تحاسب على تعبيرات كلامية أو صورية تنطوي على تعصّب ضدّ النساء. هذه السياسات متقادمة ولم يتمّ العمل على تعديلها منذ العام ١٩٩٤؛ لكن المقترحات المطروحة، راهناً، لتنظيم الإعلام لا تصحح هذا الخلل.

ورغم أن كليات الإعلام في الجامعات اللبنانية تكتظ بالإناث، وهنّ أكثرية في سلك المهنة؛ فإن ذلك لم ينعكس على كثافة تواجد النساء كفاعِلات في الإعلام، كما لم يؤدِّ إلى تعديل نوعي في صورة المرأة ومكانتها فيه؛ بل إن ظهور النساء الكثيف في البرامج السياسية التلفزيونية وفي نشرات الأخبار، لا يعدو كونه «الرسول البهيّ الطلّة لا اللاعب الناشط ولا موضوع الخبر»[٢٢]. كما أن ضيوف استعراضات الكلام ومواضيعها ليست نسائية إلا بدرجة ضئيلة. ويندر وجود النساء في الصفحات الأولى من الجرائد اللبنانية، مثلاً، بالصورة أو بالكلام. وتطغى الصورة النمطية التقليدية على وجودها في وسائل الإعلام كافة، وفي المساحات القليلة المعطاة لها: فهي ضحية (العدوان الإسرائيلي، مثلاً)، أو هي تبرز في سياق الكلام عن مسائل ذات صلة بالأكل أو بالفضائح الجنسية أو بأخبار النجوم في عالم الترفيه. وتقول الرسالة الرئيسية التي تبثّها وسائل الإعلام بأن «النساء لسن لاعبات على المسرح السياسي، فينحصر تمثيلهن بوصفهن ضحايا أو متفرّجات أو متلقيات سلبيات لأفعال ناجمة عن محيط متمركز حول الرجل»[٢٣]. إلى ذلك، فإن القضايا النسائية المطروحة لا تنال سوى القليل من هذه المساحة، وهي موسمية (يوم المرأة العالمي، الحملة السنوية لمناهضة العنف ضدّ المرأة... إلخ).

وتبقى الصورة المبثوثة في الوسائل ذات الأهداف الترفيهية والتجارية (الإعلانات أساساً) الحامل الرئيسي للأيديولوجيا الجندرية الأصولية. وتحتل صور النساء الشابّات اللواتي لم تتعدّ أعمارهن الثلاثين أغلفة المجلات. وتستحوذ أخبار نجوم الترفيه الشعبي بدرجة أولى،

---

(٢٠) نشير، مثلاً، إلى أهداف الألفية العشر للتنمية.
<http://www.crdp.org/CRDP/Arabic/ar-projets/a_projets.asp>. (٢١)
(٢٢) انظر: التقريرين الرابع الخامس الوطنيين (الرسميين) لاتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، الحازمية (قيد الإعداد) ـ وسوف توضع أوراقه الخلفية على موقع الهيئة فور إنجازه في صيف ٢٠١٣، <http://www.nclw.org.lb>.
(٢٣) المصدر نفسه.

ثم أخبار الأزياء، أغلبية مواضيع هذه المجلات؛ وقلّما نجد كلاماً حول نساء مهنيات، مثلاً. وتغيب تماماً الاهتمامات بالوعي السياسي أو بالتطوير المهني للنساء. إن الصور الفوتوغرافية الكثيرة في هذه المجلات هي لنساء نحيفات القوام، غالباً، ومن المحيط الترفيهي ومن الطبقات الاجتماعية الميسورة، أي بعيدات من أن يكنّ ممثلات للمرأة اللبنانية بعامّة. ينهمك الإعلام، مكتوباً كان أم بصرياً، بمسائل قلّما تُعنى بشؤون المرأة العاملة ولا المتوسطة الحال، ويبث مثالات منمّطة من المرأة المرغوبة: الجميلة والشابة الأبدية، الوسيلة التزيينية في برامج ترفيهية وفي الأخبار والتحقيقات، كما في استعراضات الكلام... إلخ. أما في الإعلان، فإن المرأة يجري تمثيلها أساساً، وخدمة للأغراض التجارية، إمّا كربة منزل أو كغرض جنسي مرافق لموضوع الإعلان، أو متسوّقة مستهلكة للمنتجات على أنواعها[٢٤].

يقابل هذه الصورة غير المشرقة، التي تكاد أن تكون ثابتة في الإعلام التقليدي، وعدٌ بالتغيير بدأنا نرى تباشيره في الإعلام الجديد الذي مهّد له الانفتاح على العالم عبر الفضائيات التي اجتاحت معظم البيوت اللبنانية. ففي حين يخضع الإعلام بوسائله القديمة لمتطلبات السلطات السياسية والمالية والطوائفية الذكورية بامتياز، فإن الإعلام الجديد ووسائله المتاحة للجميع ـ الإنترنت، دون قيد أو شرط معيق، شكّلت منتدىً رحباً لكل الفئات التي همّشتها السلطات المذكورة، لعلّ النساء أهمّها. وفي غياب رقابة فعّالة على التعبير في هذا «المنتدى»، طُرحت مواضيع وشؤون كان طرحُها سابقاً خاضعاً لرقابة سلطات مختلفة؛ بل كاد طرحها أن يكون محرّماً من قِبل هذه السلطات. وهذه تفسح في إمكانية التعرّف والتبادل والنقاش، كما إمكانية التعبئة المستمرة واليومية. وتبقى مواقع التواصل الاجتماعي الحامل الأكبر للإمكانيات المتاحة والتي لم تتم دراسة تأثيراتها بشكل منهجي بعد. وتشير الدراسات القليلة، النوعية أو الميدانية المحصورة عيناتها[٢٥]، إلى الاحتمالات الكبيرة للتأثير الذي تملكه هذه الوسائل وتلك المواقع في نشر الوعي النسوي وفي التحسيس بمظاهر التحيّز الجندري، كما إلى قدرتها على مناهضته (هاشم وبيضون، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١).

رابعاً: جهود المنظّمات النسائية

١ ـ الممارسات الثقافية

كما ذكرنا سابقاً، يتجاور في الإعلام اتجاهان متباينان: يذهب الأوّل ـ وهو الأغلب ـ إلى تكريس الأدوار النمطية كما يتمثّل بإبراز الوجه الأنثوي الإغرائي للمرأة (في الإعلانات وفي صناعة الترفيه مثلاً)، والوجه المتلقّي الطفولي المحتاج إلى حماية الرجل ونصائحه في إدارة

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) انظر مثلاً: <https://ritachemaly.wordpress.com/2010/06/03/les-nouveaux-medias-sociaux-d%E2%80%99autres-canaux-pour-une-autre-information>;<https://ritachemaly.wordpress.com/2010/07/15/e-activists-from-web-surfers-to-web-actors-rita-chemaly>, and <http://2famous.tv/bloglist>.

حياتها (في البرامج الدينية الإذاعية، مثلاً). في حين يذهب الثاني خجولاً إلى إبراز قضايا المرأة في البرامج الحوارية (Talk Shows) وفي المقابلات الصحافية والإذاعية والتلفزيونية التي أصبحت الناشطات في الحركة النسائية من بعض أشخاصها، المتواتري الظهور، يستعرضن فيها خطابهن الداعم للنساء ولقضاياهن[٢٦]. هذه لا تزال نسبتها متواضعة، لكنها مؤشر إلى كون الإعلام بات غير قادر على تجاهل الخطاب النسوي في اهتماماته.

هذا التوجّه (الثاني) في الثقافة الاجتماعية السائدة، التي التقطت الدراسات النوعية مظاهره وبيّنت أنه مرتبط بالانتماء إلى فئات اجتماعية «مستقبلية» (أكثر يسراً وتعلماً ومدينية). ويبدو هذا التوجه العام كأنه نتيجة تلقائية للتحديث المتصاعد الذي يطاول مجتمعنا اللبناني. لكنه تَوجّهٌ عملت المنظّمات النسائية على امتداد العقدين الماضيين على إبرازه وتعزيزه في الخطاب العام في نشاطاتها المتكاثرة، والمتعددة المداخل، وتنوّع جماعاتها المستهدفة، وتوسّع جغرافية نشاطاتها، وشمول أصعدة تدخلاتها مختلف أطياف نشاط المجتمع؛ في محاولة منها لاشتمال كل الفئات المجتمعية ولمناهضة المعيقات الأيديولوجية والعملانية في سبيل الدعوة إلى المساواة الجندرية، ومحاولة تكريسها في السياسات والقوانين العامّة الناظمة للحياة الخاصة والعامة للنساء.

وتفيد العودة إلى أواسط التسعينيات للمقارنة بما يحصل حالياً، إذ كانت النشاطات/الممارسات الثقافية في تلك الحقبة هي الأكثر بروزاً وتتمثّل باللقاءات في ندوات ومؤتمرات... كثيرة تحت عناوين مختلفة تبدأ بـ «المرأة و....» ـ حيث المعطوف هو أيٌّ من المواضيع المجتمعية (العلم، العمل، الصحة، السياسة، البيئة، الفقر، العنف، الحقوق المدنية، الحقوق الشخصية... إلخ). وكانت مشاركة النساء فيها غالباً ما تقتصر على نخبة منهن ثقافية أو اجتماعية (بيضون، ٢٠٠١). في السنوات القليلة الماضية، تعززت ممارسات كانت المنظّمات المعنية بقضايا المرأة قد بادرت إلى القيام بها، على نطاق محدود. وهذه تمثّلت بلقاءات تشاورية عُقدت في كل المناطق اللبنانية مع العاملات الميدانيات المتدخّلات مع النساء، ومن قيادات متوسطة محلية ذات صلة بشؤون المرأة: بأمنها وبرفاهها ومواطَنتها[٢٧]. وهو ما يعكس سياسة جديدة لدى هذه المنظّمات ـ حكومية كانت أم غير حكومية ـ تتمثل باعتبار التفاعل والتحاور مع نساء من القاعدة الاجتماعية الأوسع، لا مع النخبة منهن فحسب، يسمحان

(٢٦) انظر مثلاً أحمر بالخط العريض (مقابلة مع معنّفين ومعنّفات ومع ناشطات ومعارضين لقانون حماية المرأة من العنف الأسري) على الموقع التالي: <http://www.bokra.net/Videos/111741>.

(٢٧) من هذه، مثلاً، اللقاءات التشاورية التي نفذتها «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية» (جهة حكومية) أخيراً بشأن سبل التعريف بالاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان في مراكز الخدمات الإنمائية على امتداد الساحة اللبنانية، وفي اللقاءات التشاورية التي عقدت حول بنود الاستراتيجية من أجل التحضير لخطة العمل الوطنية. انظر تقرير عن هذه النشاطات على <http://www.nclw.org.lb>. انظر أيضاً اللقاءات التشاورية حول طاولة مستديرة (تنفّذها منظمة غير حكومية) في إطار القرار ١٣٢٥، في منطقة جنوب لبنان تمهيداً لصوغ استراتيجية لتحقيق الأمن والسلام في المناطق المعرّضة للحرب ـ مناطق عمل اليونيفيل وغيرها <http://www.abaadmena.org>.

بتشخيص أكثر صواباً لأوضاع النساء عندنا، ويجعل الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تستهدفهن أكثر استجابة لحاجاتهن، ويجعل مشاركاتهن فيها أكثر اتساعاً. وفي التقارير التي وثّقت[٢٨] لهذه اللقاءات جميعها، والتشاورية منها ضمناً، تمّ تعيين الأدوار النمطية والمعتقدات التمييزية حول المرأة عائقاً أمام تقدّم أحوالها في المجالات المختلفة، ولا سيّما في الشواغل (Concerns) ذات الصلة بالتنمية كما حددتها مؤتمرات المرأة العالمية والمواثيق والمقررات الدولية ذات الصلة، وصيغت تالياً اقتراحات محددة للتعامل معها.

٢ ـ تعزيز التطور التلقائي

من المثير للاهتمام أن معظم اللقاءات والندوات والمؤتمرات واللقاءات التشاورية التي عقدت حول قضايا المرأة في العقدين الماضيين ساد فيها، باستثناءات قليلة، خطاب حقوق الإنسان. وكانت توصياتها تشتمل بين بنودها، على الدوام، التربية الأسرية والبرامج الإعلامية الهادفة وسيلة ناجعة لمناهضة الأدوار الجندرية النمطية ولبَثّ ثقافة المساواة ومناهضة التمييز الجندريين وأحياناً قليلة التربية الأسرية المنوطة بالمؤسسات الدينية (بسبب رعايتها للحياة الأسرية عبر قوانين الأحوال الشخصية). وأصبح التدريب على الحساسية الجندرية للعاملين المؤثرين في التربية النظامية (واضعي المناهج التربوية وكاتبي الكتب المدرسية، مثلاً) وغير النظامية (الإعلاميين، مثلاً) مطلباً رائجاً يعزز الممارسات المتناثرة والتي باشرت بتنفيذها، منذ أكثر من عقد من الزمن، المنظّمات غير الحكومية وشاركتها فيه المنظّمات الحكومية لاحقاً. هؤلاء لم يطمئنوا إلى التقدّم الحاصل في أوضاع المرأة، بل عملوا على رصد مكامن القصور عن تلك المساواة في البنى الثقافية المختلفة.

ميّز النشاط النسائي في السنوات الخمس الماضية اتساع الدعوة وانفلاشها في الفضاءات العامة. ومن بيّنات ذلك، تواتر لجوء المنظّمات النسائية في حملاتها إلى الإعلانات في الطرق والمفارق، التظاهرات والاعتصامات، المحاكمات الرمزية والشهادات العامة، برامج إعلامية مخصصة للموضوع، التداول المكثّف على الشبكات الاجتماعية الحديثة[٢٩]؛ وذلك دون التخلّي عن الوسائل التقليدية والتي كانت سائدة سابقاً.

٣ ـ تقدير الأثر: الممارسات الثقافية نموذجاً

وإذا كنا ما زلنا نفتقد المناهج والوسائل الموثوقة لقياس الأثر المباشر لكل هذه الممارسات، فإنه من الصعب أن يفوت المُتابع للخطاب العام في مجتمعنا اشتماله قضايا النساء وشؤونهن. كما يُلاحظ في السنوات القليلة الأخيرة زخم القضايا النسائية وقوة دافعة داخلية فرضت

(٢٨) تطلب هذه التقارير من المنظّمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشأن النسائي.

(٢٩) يمكن متابعة النشاطات المذكورة على المواقع الإلكترونية للمنظمات النسائية وعلى مواقع الشبكات الاجتماعية الخاصة به، انظر مثلاً: <http://www.facebook.com/kafa.lb?fref=ts>; <http://www.facebook.com/abaadmena?fref=ts>; <http://www.youtube.com/watch?v=7AD9WBX-Vj0>, and <http://www.sawtalniswa.com>.

طرحها في المجالات العامة. يظهر ذلك، مثلاً، في بروز مجموعات ضغط غير معروفة تعبّر عن ذاتها في شبكات التواصل الاجتماعي وتدعو عبرها إلى التعبير عن مناصرة المرأة وقضاياها، أو أحياناً إلى تحرّكات على الأرض(٣٠).

وإذ كانت المنظّمات المعنية بالموضوع قد بادرت في السابق إلى تنظيم هذه التعبيرات، أو التمنّي على العاملين في الإعلام والثقافة والفنون الداعمين لقضايا المرأة إلى صوغها، فإن المشهد الثقافي والفنّي الحالي قد أتاح مجالاً للتعبير عن هذه القضايا مستقلاً عن رغبة هؤلاء ودعواتهم، فأصبحت مناهضة التمييز والعنف ضدّ النساء ـ وهما المدخلان الأساسيان لتناول قضايا المرأة عندنا ـ مندمجة في الخطاب الثقافي العام ومستمدة صدقية القضية من شيوعه.

وأصبحنا نشهد تكاثراً مضطرداً للتعابير الثقافية التي تناولت هذه القضايا، شعبية كانت أم نخبوية. وتطول لائحة المجالات التي تناولت التمييز والعنف ضدّ المرأة نذكر في ما يلي مثلاً عن كل واحد منها: الأفلام (روائية طويلة(٣١) وقصيرة(٣٢) ووثائقية(٣٣))، البرامج الإذاعية المتخصصة بالمرأة(٣٤) المسلسلات التلفزيونية(٣٥)، السبوتات(٣٦)، المسرح التقليدي(٣٧) أو المفتوح(٣٨) أو التفاعلي(٣٩)، الأداء في الفضاء العام(٤٠)، المحاكمات

(٣٠) من هذه مثلاً، موقع «نعم لتوقيع قانون حماية المرأة من العنف الأسري في لبنان»، <http://www.facebook.com/protecting.lebanese.women>.

وموقع «قل لا للعنف ضدّ المرأة» <http://www.facebook.com/nnalebanon>.

(٣١) مثلاً، فيلم «سكر بنات»، من إخراج نادين لبكي، (٢٠٠٧)، وقد نال جوائز عدّة.

(٣٢) قصة سلوى: <http://www.qawemeharassment.wordpress.com>، و<http://www.adventuresofsalwa.com>

(٣٣) نذكر، مثلاً، الوثائقي «عن لطيفة وأخريات»، إخراج ديانا مقلّد (يمكن تحميله عن موقع منظمة «كفى عنف واستغلال»، <http://www.kafa.org>.

(٣٤) مثلاً في إذاعة صوت الشعب برنامج «شريكة ولكن»، <http://www.sawtak.co.nr>

(٣٥) تحت شعار «معاً نكسر جدار صمتهنّ»، دعت الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة إلى المشاركة في حفل غذاء تكريمي للكتّاب والكاتبات اللبنانيين/ات المبدعين/ات في مجال دعم قضايا المرأة، ولا سيما مناهضة العنف ضدّ المرأة، وذلك بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢ في طرابلس. وقد تمّ تكريم الكاتبتين كلوديا مرشليان ومنى طايع، والكاتبين مروان نجار وشكري أنيس فاخوري، نظراً إلى الجهود التي بذلوها في التركيز على ظاهرة العنف ضدّ المرأة في المسلسلات التلفزيونية الدرامية.

(٣٦) <http://www.youtube.com/watch?v=FZyAj6mEpiU>.

(٣٧) مسرحية، «شهرزاد في بعبدا»، مثلاً، من تأليف وإخراج زينة دكاش، <http://www.catharsislcdt.org>

(٣٨) مسرح مفتوح عن الاغتصاب الزوجي في الجامعة اللبنانية ـ الأمريكية (حملة الـ ١٦ يوم ٢٠١١) معهد الدراسات النسائية (LAU).

(٣٩) جمعية النجدة، مثلاً، تدريب لنشطاء على امتداد سنتين بدءاً من آذار/مارس ٢٠١٠. <http://www.association-najdeh.org/arabic/mother.htm>.

(٤٠) <https://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=lh6n0f-PEbU>.

انظر أيضاً: «العسكر يشتت شمل الزواج المدني،» **الأخبار** (بيروت)، ٢٠١٢/٩/٢٥، <http://al-akhbar.com/node/167913>، و«نساء لبنانيات يفترشن الأرض أمام البرلمان احتجاجاً على العنف =

الرمزية[٤١]، التجهيزات (Installations)[٤٢]، والمعارض الفوتوغرافية[٤٣]، الروايات (دوغلاس، ٢٠٠٧)... إلى غير ذلك. من تعبيرات يتعسّر علينا حصرها بسبب تسارع تكاثرها.

٤ ـ لا للتنميط!

إن التحدّيات التي تواجه المنظّمات النسائية، الحكومية وغير الحكومية، هي، في أكثرها، ناجمة عن النظام الطائفي الذي يزداد تجذّراً في مجتمعنا. فهذه اختبرت ولا تزال تختبر رفضاً منهجياً لبعض طروحاتها التي يتوقّع، في زعمهم، أن تمسّ ديمغرافياً الطوائف في هذا النظام (كتعديل قانون الجنسية، مثلاً)، أو تلك التي تمسّ صلاحيات الطوائف المذهبية ومؤسساتها (إقرار مشروع حماية المرأة من العنف الأسري، مثلاً). ففي السنوات القلية الماضية، برز رجال[٤٤] الدين ومشرّعون و سياسيون... إلخ، من ممسكين بزمام أمور الناس عندنا شاهرين مواقفهم التمييزية في تداولهم لقضايا نسائية، كان مشروع قانون حماية المرأة من العنف الأسري أهمها (بيضون، ٢٠١٢)[٤٥].

لا تطمئنّ المنظّمات النسائية عندنا إلى أن التحوّلات في أدوار المرأة ولا في بنية الأسر المعاصرة عندنا، ستُنتج، بالضرورة، التغيّرات التلقائية في التصورات والاتجاهات حول الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك المرأة والرجل. فهي تعلم حق العلم أن هذه التصورات وتلك الاتجاهات قادرة على التأثير في الواقع للعمل على جعل مساره مُنقلباً إلى أحوال سابقة.

= ضد المرأة،» مصراوي، ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٢، <http://www.masrawy.com/News/Arts/Reuters/2012/July/10/17080166.aspx>.

(٤١) «محاكمات رمزية» (كفى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، في مسرح بابل ـ بيروت <http://www.kafa.org>.

(٤٢) هو بمنزلة معرض متنقّل لمجسمات من النساء المقتولات من قبل أقربائهن. انظر: <http://www.lp.gov.lb/NewsPage3Ar.Aspx?id=6081>.

(٤٣) مثلاً، معرض صور، داليا خميس، «ما وراء الأبواب: صور لناجيات من العنف المنزلي،» مؤسسة الصفدي (آب/أغسطس ٢٠٠٩)، ومعرض «متلي متلك» الذي نظمته جمعية «قل لا للعنف» والنادي الثقافي العربي في بيروت بين ١٧ و٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <https://www.facebook.com/#!/photo.php?fbid=361158800670434&set=at.209615119158137.46022.209587569160892.1040677605&type=1&theater>.

(٤٤) ليست فئة رجال الدين كتلة صمّاء، إذ نشهد في السنوات القليلة الأخيرة تصريحات إعلامية وفتاوى لبعضهم ودودة للنساء. كما أن الكلام الذي يصرّح به بعض رجال الدين في اللقاءات التي تعقدها المنظّمات غير الحكومية النسائية معهم... هذه التصريحات تشي برفض العنف والتمييز ضدّ النساء؛ فهؤلاء ينزّهون جوهر الأديان عنهما ويحيلون الممارسات والاتجاهات التمييزية ضدّ المرأة على العادات والتقاليد والمنظومة العشائرية. ويلاحظ أن بعض المنظّمات النسائية حاولت اشتمال هؤلاء في حملتها الأخيرة لمناهضة العنف ضدّ المرأة ما أثار ردود فعل متباينة ورافضة لذلك في الصحافة، كما على شبكات التواصل الاجتماعية. انظر: <http://www.abaadmena.org>

(٤٥) انظر افتتاحية العدد صفر من النشرة **معاً للمساواة في النوع الاجتماعي** الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على الموقع: <http://crtda.org.lb/webfm>.

وللناشطات في ما يصيب النساء ومكتسباتهن في البلدان العربية، في خضم انتفاضاتها، ما يجعلهن متنبّهات وحذِرات. لذا، فإن هذه المنظمات لا تزال تجتهد في رصد مكامن التمييز الجندري في البنى الثقافية المختلفة وتعمل على مناهضته. إن النشاط غير المنقطع الذي يقوم به المعنيون والمعنيات بشؤون المرأة وقضاياها في بث ثقافة المساواة الجندرية، آية على كون هؤلاء واعين لسطوة الثقافة التمييزية الجندرية ولتأخّرها عن اللحاق بواقع النساء الذي يشهد، وفق مؤشّرات دالّة، تغيّراً ملموساً. انتهج هؤلاء كلّ الأساليب المتاحة: حملات كسب الحشد العام والضغط والتفاوض مع صانعي القرار وبثّ التوعية والتظاهرات والاعتصامات، متحالفين متآزرين مع القوى التغييرية العاملة تحت مظلّة حقوق الإنسان... إلخ. ويشير تنوّع أنشطتهم، وتباين أساليبها وتوسيع دائرة جماعاتهم المستهدفة، إلى الرغبة بمحاصرة المسألة من كلّ جوانبها. تدرك المنظّمات النسائية أنها لا تزال تحتاج إلى العمل على ردم الهوّة بين واقع النساء والاتجاهات والتصوّرات النمطية والشائعة حولهن. لذا، فهي تعمل على تطوير مواجهتها لدعاة الثقافة التمييزية عندنا والعاملين على منع التعبيرات الاجتماعية والقانونية (بيضون، ٢٠١٢) والسياسية[٤٦] عن مسار هذا الواقع باتجاه المساواة الجندرية.

المراجع

البزري، دلال (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩). «العازبة المهاجرة والمال.» في: **باحثات** (كتاب متخصص يصدر عن تجمع الباحثات اللبنانيات)، الكتاب ١٣.

بيضون، أحمد (١٩٩٩). **تسع عشرة فرقة ناجية: اللبنانيون في معركة الزواج المدني**. بيروت: دار النهار.

بيضون، عزّة شرارة (١٩٩١). «الهوية النسائية الجديدة: دراسة ميدانية في تجاوز التنميط الجنسي لدى فئة من الشابّات اللبنانيّات (دراسة ميدانية).» **مجلة العلوم الاجتماعية** (الجامعة اللبنانيّة): العدد ١، ص ١٥٣ ـ ١٨٦.

بيضون، عزّة شرارة (١٩٩٨). **صحة النساء اللبنانية بين أهل العلم وأهل الدين: دراسة ميدانية في بيروت الكبرى**. بيروت: دار الجديد.

بيضون، عزّة شرارة (٢٠٠١) (مشارك). «في مواجهة العنف: أداء النساء في المنظّمات غير الحكومية.» في: **مائة عام على تحرير المرأة: الجزء الثاني**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة (سلسلة أبحاث المؤتمرات؛ ٢)

بيضون، عزّة شرارة (٢٠٠٢). **نساء وجمعيات: لبنانيات بين إنصاف الذات وخدمة الغير**. بيروت: دار النهار.

(٤٦) الكوتا النسائية في مقترحات مشاريع قوانين الانتخابات التي طرحت للنقاش، في السنتين الماضيتين، من قبل جهات مختلفة ومن المنظّمات النسائية أهمها المجلس النسائي اللبناني الذي يضم أكثر من ١٥٠ جمعية نسائية من كلّ الاتجاهات السياسية والطائفية اللبنانية. انظر مثلاً: <http://www.lcw-cfl.org>.

بيضون، عزّة شرارة (٢٠٠٤ أ). «الشباب الجامعي في لبنان: الهويات والاتجاهات الجندرية (الثوابت والمتحوّلات).» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٣٠١، آذار/مارس، ص ٣٠ ـ ٤١.

بيضون، عزّة شرارة (٢٠٠٤ ب). «الشريك المفضّل.» **مجلة العلوم الاجتماعية** (الجامعة اللبنانيّة): العدد ٩، تموز/يوليو، ٩٥ ـ ١٢٠.

بيضون، عزّة شرارة (٢٠٠٥). «المرأة في مراكز السلطة واتخاذ القرار.» **حوار العرب**: السنة ١، العدد ٨، ٤٨ ـ ٥٢.

بيضون، عزّة شرارة (٢٠٠٧). **الرجولة وتغيّر أحوال النساء (دراسة ميدانية)**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

بيضون، عزّة شرارة (٢٠٠٨). **جرائم قتل النساء أمام القضاء اللبناني**. بيروت: منظمة كفى عنف واستغلال، <http://www.kafa.org.lb/publications>

بيضون، عزّة شرارة (٢٠١٠). **نساء يواجهن العنف**. بيروت: منظمة كفى عنف واستغلال، <http://www.kafa.org.lb/publications>

بيضون، عزّة شرارة (٢٠١١). «المادة ٥٦٢ وإلغاؤها في خطاب نوّاب الأمّة.» **المفكرة القانونية**: العدد ١، <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=42&lang=ar>.

بيضون، عزّة شرارة (٢٠١٢). «حجج هشة بمواجهة قضية عادلة: قراءة في الملاحظات النفسية الاجتماعية على مشروع «قانون حماية المرأة من العنف الأسري» الصادرة عن «تجمع اللجان والجمعيات النسائية للدفاع عن الأسرة.» **إضافات**: العددان ١٧ ـ ١٨، شتاء ـ ربيع.

حطب، زهير (٢٠١١). «ملامح الحوار والديمقراطية في الأسرة اللبنانية: الواقع والتحديات.» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الوطني لمشروع «تنمية ثقافة الحوار والديمقراطية داخل الأسرة اللبنانية»، اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، بيروت.

حمدان، حسان (٢٠٠٣). **حقوق الشباب: الزواج والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية (دراسة ميدانية)**. بيروت: مركز حقوق المرأة للدراسات والأبحاث.

دوغلاس، رولا عازار (٢٠٠٧). **وكان الصمت**. بيروت: منشورات درغام.

الديراني، سليمان (٢٠٠٤). «الأسرة: إشكاليات الدور ومظاهر التحوّل: ملاحظات أولية.» في: زهير حطب (منسق). **رؤية الجامعة إلى واقع الأسرة اللبنانية ومستقبلها**. بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية واللجنة الوطنية للسنة الدولية لأسرة.

شرف الدين، فهمية وكارولين سكّر (٢٠٠٨). **آلام النساء وأحلامهن: العنف الزوجي في لبنان (دراسة ميدانية)**. بيروت: التجمع النسائي الدمقراطي؛ دار الفارابي.

شرف الدين، فهمية ولمياء شحادة (٢٠١٢). **الحوار والديمقراطية في الأسرة اللبنانية**. بيروت: دار الفارابي.

شعراني، أمان وفهمية شرف الدين (٢٠٠٦). **التمييز في كتب القراءة والتربية الوطنية والتنشئة المدنية في المرحلة الابتدائي: مقاربة على أساس النوع الاجتماعي**. بيروت: اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة.

صيداوي، رفيف رضا (٢٠٠٥). «الشرف في لبنان: مفهومه ودلالاته.» الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة، بيروت (تقرير غير منشور).

صيداوي، رفيف رضا (٢٠٠٦). «العنف الممارس على المراهقات.» الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة، بيروت (تقرير غير منشور).

صيداوي، رفيف رضا (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧). «الشرف وتحوّلات الذكورة.» في: **باحثات** (كتاب متخصص يصدر عن تجمّع الباحثات اللبنانيات): العدد ١٢.

ضاهر، غيدا (٢٠١١). **الذكورة والأنوثة في لبنان: دراسة في أوساط طلاب الجامعة**. بيروت: منتدى المعارف.

عائشة حرب (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩). «المال والنزاعات الزوجية.» في: **باحثات** (كتاب متخصص يصدر عن تجمع الباحثات اللبنانيات)، الكتاب ١٣.

القاعي، عبدو (٢٠٠٤). «الأسرة في مواجهة التحولات الراهنة: نحو تربية أسرية شمولية في لبنان.» في: زهير حطب (منسق). **رؤية الجامعة إلى واقع الأسرة اللبنانية ومستقبلها**. بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية واللجنة الوطنية للسنة الدولية لأسرة.

كيوان، فاديا (٢٠٠١). **الشراكة في الأسرة العربية: دراسة حالة لبنان**. بيروت؛ نيويورك: الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (سلسلة دراسات عن المرأة العربية)

كيوان، فاديا (٢٠٠٤) (معد). **الأدوار الاجتماعية للمرأة العاملة في كل من الأردن وسوريا ولبنان**. بيروت: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

المديرية العامة للإحصاء المركزي (٢٠١١). **المسح العنقودي متعدد المؤشرات: الدورة الثالثة ٢٠٠٩**. بيروت: إدارة الإحصاء المركزي واليونيسيف.

هاشم، مود اسطفان وعزّة شرارة بيضون (٢٠١٠ ـ ٢٠١١). «الشابات اللبنانيات: مشاهدات، قارِئات ومستمِعات.» في: **باحثات** (كتاب متخصص يصدر عن تجمع الباحثات اللبنانيات)، الكتاب ١٤.

Baydoun, Azza Charara (2011). «The Killing of Women in the Name of Honor: An Evolving Phenomenon in Lebanon.» paper presented at: An Expert Group Meeting, called for by UN Special Rapporteur on Violence Against Women, UNFPA New York Headquarters, 12 October 2011, <http://legal-agenda.com/study.php?id=6&folder=studies&lang=en>.

Hamieh, Christian Sylva and Jinan Usta (2011). «The Effect of Socialization on Gender Discrimination and Violence: A Case Study.» <http://www.kafa.org.lb/StudiesPublicationPDF/PRpdf46.pdf>.

Melki, Jad (2010). *Media Habits of MENA Youth: A Three Country Survey.* IFI, AUB.

Murad, J. Y. (2008). «Les Valeurs Familiales.» *Traveaux et Jours (T&J)* (USJ, Beyrouth): no. 80, printemps- été.